الأمم المتحدة S/2011/401

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقريرا عن عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة البوسنة والهرسك في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق). وقد أُعد التقرير تحت مسؤوليتي الوطنية، عقب إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان **بربالیتش**،
السفير والممثل الدائم

140711 130711 11-39712 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة البوسنة والهرسك (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

مقدمة

خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وبرئاسة السفير إيفان بربالیتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن ٨ جلسات تشاور بكامل هيئاته و ١٠ جلسات عامة رسمية. واعتمد المجلس قرارا واحدا وبيانين رئاسيين وأصدر ٧ بيانات للصحافة.

والتزم المجلس بدقيقة صمت في بداية الجلسة المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير في ذكرى ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع في هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ والتزم بدقيقة صمت خلال جلسته المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير في ذكرى ضحايا العمل الإرهابي المشين الذي وقع في مطار دومو ديدوفو الدولي في موسكو في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٥ كانون الثاني/يناير، قدم ألان لوروي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في كوت ديفوار وزيارته لذلك البلد الواقع في غرب أفريقيا. وذكر وكيل الأمين العام أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواجه موقفا صعبا: فأفراد العملية ومركباتها ومقارها كانت هدفا لهجمات وقد أصيب عدد كبير من جنود البعثة بجراح، وكانت هناك عقبات أمام حرية الحركة للعملية، وجرى وقف طرق الإمداد للعملية، وقامت وسائط الإعلام التابعة للدولة بشن حملة إعلامية قوية على العملية. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس عن الحالة الإنسانية المثيرة للقلق، مع فرار ٠٠٠ ٢١ لاجئ من كوت ديفوار إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إلى ليبريا.

وأبلغ وكيل الأمين العام أعضاء المجلس عن الزيارة الثانية (التي تمّت في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) لوفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: السيد بوني يايي رئيس بنن؛ والسيد بدرو بيريز رئيس الرأس الأخضر؛ والسيد إرنست باي كوروما رئيس

سيراليون؛ علاوة على السيد رايلا أودينغا رئيس وزراء كينيا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. وفي أعقاب الجهود التي بذلها وفد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أحرز الجانبان تقدما محدودا لبدء المفاوضات.

وخلال المشاورات اللاحقة التي أجراها بكامل هيئته، رحب أعضاء مجلس الأمن بالجهود الدبلوماسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار. وأدانوا بشدة جميع الهجمات الموجهة إلى العملية ودعوا جميع الأطراف المعنية بكوت ديفوار إلى الامتناع عن إعاقة العملية عن تنفيذ ولايتها. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم فيما يتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان التي أُبلغ عنها. وأشار بعض الأعضاء، أنه ما لم تتحسن الحالة، فإنه ينبغي أن توضع في الاعتبار التدابير الجزائية المستهدفة ضد الأفراد المسؤولين.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أشار الأمين العام، في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/5)، أن الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستمرة في التدهور وأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعمل في بيئة أمنية معادية بصورة واضحة. وأوصى الأمين العام المجلس بأن يأذن بزيادة مؤقتة في قوة الأفراد العسكريين بمقدار ٢ ٠٠٠ جندي.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، وافق أعضاء مجلس الأمن على إصدار بيان للصحافة أعربوا فيه عن تأييدهم لجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع في كوت ديفوار. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق فيما يتعلق باستمرار العنف ضد المدنيين وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأدانوا المحاولات المتعمَّدة لإعاقة العملية عن تنفيذ ولايتها. واستنكروا الحصار المفروض حاليا حول فندق غولف وحثوا السيد لوران غباغبو الوفاء بتعهده للبعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برفعه على الفور. وأعادوا تأكيد استعداد مجلس الأمن لفرض تدابير، بما في ذلك الجزاءات المستهدفة ضد الأفراد الذين يهددون عملية السلام، ويعوقون عمل العملية أو يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأكد أعضاء المجلس رغبتهم القوية في حل الأزمة بطريقة سلمية.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٦٧ (٢٠١١) الذي يأذن بما يلي: قوات إضافية للعملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛ وتمديد القدرات العسكرية المؤقتة والخاصة بالشرطة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والتي أذن بها القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠)؛ والتمديد لما يصل إلى أربعة أسابيع إضافية لإعادة النشر المؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لثلاث سرايا مشاة ووحدة

طيران تضم طائرتين عموديتين عسكريتين؛ ونقل ثلاث طائرات عمودية عسكرية مزوَّدة بأطقم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أربعة أسابيع. وطلب المجلس أن تحترم جميع الأطراف سلامة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكفالة حرية الحركة لها، ووقف استخدام وسائط الإعلام للتحريض على الكراهية والعنف، ولا سيما ضد البعثة. وحث المجلس أيضا برفع الحصار المفروض حاليا حول فندق غولف دون تأخير. وأعاد، علاوة على ذلك، تأكيد استعداده لفرض تدابير، بما في ذلك الجزاءات المستهدفة، على أولئك الذين يعوقون عمل البعثة.

السودان

أجرى مجلس الأمن في ٦ كانون الثاني/يناير مشاورات بكامل هيئته بشأن السودان. وأحاط وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس علما بشأن الحالة في السودان وحالة الاستعداد لإجراء استفتاء بشأن جنوب السودان. وذكر وكيل الأمين العام أن الاستعدادات جارية وأثنى على الطرفين ولجنة الاستفتاء لجنوب السودان لجعل الاستفتاء حقيقة واقعة. وأعرب عن قلقه فيما يتعلق بعدم وجود اتفاق بشأن أبيي وأكد أهمية حل الطرفين للمسائل المعلَّقة الخاصة باتفاق السلام الشامل قبل نهاية الفترة المؤقتة، بحلول تموز/يوليه ٢٠١١. وأعرب عن قلقه بشأن التوترات المتزايدة في دارفور علاوة على اشتباكات وقعت بين قوات حكومة السودان والجماعات المتمردة، وذكر أن نحو ٤٠ ٠٠٠ من المدنيين قد تشردوا في كانون الأول/ديسمبر. وذكر وكيل الأمين العام أنه ردا على العقبات المستمرة المفروضة على حرية حركتها، اتخذت العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور موقفا أكثر اتساما بالقوة. وذكر أيضا أن موظف العملية المختلطة الذي اختُطف في ٧ تشرين الأول/أكتوبر قد تم الإفراج عنه. وقال إنه من الضروري أن تضاعف جميع الأطراف جهودها لتحقيق السلام الدائم في دارفور.

ورحَّب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في اتجاه إجراء استفتاء جنوب السودان وأثنوا على بعثة الأمم المتحدة في السودان لجهودها الرامية إلى تقديم الدعم والمساعدة اللوجستيين. وحثوا الطرفين على مواصلة تعاونهما طوال الاستفتاء وكذلك الفترة التالية للاستفتاء بغية حل المسائل المعلقة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن عدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. وأعربوا عن تأييدهم لعملية إقرار السلام في دارفور التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وحثوا جميع الأطراف على الانضمام إلى العملية دون أي تأخير.

ووافق أعضاء مجلس الأمن على البيان الصحفي، والذي رحبوا فيه بإعادة تأكيد الطرفين السودانيين لالتزامهما بالتنفيذ الكامل في الوقت المحدد لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك التزامهما باحترام نتيجة استفتاء جنوب السودان؛ وأعادا تأكيد تأييدهما لعمل فريق الاستفتاء في السودان التابع للأمين العام؛ وأعربوا عن قلقهم الشديد لعدم وجود اتفاق بشأن أبيي وزيادة العنف في دارفور.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، قدم السيد هايلي منقريوس الممثل الخاص للأمين العام للسودان إحاطة لمجلس الأمن عن طريق عقد مؤتمر بواسطة الفيديو من الخرطوم وانضم السيد بينجامين ريكابا رئيس فريق الأمين العام المعني بالاستفتاءات إلى الاجتماع بواسطة الفيديو من جوبا. وأبلغ الممثل الخاص أن الاستفتاء قد اختُتم كما هو مقرَّر دون وقوع أي حوادث أمنية. وستعلن لجنة الاستفتاء في جنوب السودان النتائج الأولية في ٢ شباط/فبراير، والنتائج النهائية في ٧ شباط/فبراير والنتائج عقب نظر أي دعاوى استئناف في ١٤ شباط/فبراير. وأعرب عن قلقه بشأن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي وأكد أن عدم حسم هذه المسألة لا يزال يهدد السلام والاستقرار على أرض الواقع. وأبلغ عن وقوع حوادث واشتباكات بين قوات شرطة نيغوله دنكا وقبائل ميسيريا في شمال أبيي في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير، وأكَّد أن بعثة الأمم المتحدة في السودان قد قامت بزيادة تواجدها في أبيي. واتفق طرفا اتفاق السلام الشامل على تحسين الأمن في أبيي ونزع السلاح التام لكافة القبائل في المنطقة. وقال الممثل الخاص إنه لا يزال يتبقى الكثير الذي يتعين عمله فيما يتعلق بحل المسائل المعلقة في الأشهر الستة الأخيرة للاتفاق وأكد على الحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمهما للطرفين. وذكر رئيس الفريق المعني باستفتاءي السودان أن الفريق شعر بالارتياح لأن عملية الاستفتاء جرت بطريقة سلمية وشفافة. وجرى اتباع إجراءات التصويت بطريقة سليمة ولم يجد الفريق أي أدلة على أية محاولات منهجية أو منتشرة على نطاق واسع لإفشال عملية الاقتراع. وكان الفريق يتابع تجميع النتائج والمرحلة النهائية لعملية الاستفتاء. وحث الفريق السلطات على إطلاع المواطنين على التقدم المحرز في سبيل إعلان النتائج النهائية.

ورحَّب أعضاء مجلس الأمن بعملية الاستفتاء السلمي والموثوق بها. وأعربوا عن قلقهم إزاء الاشتباكات في أبيي وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن وضع المنطقة. وأثنوا على بعثة الأمم المتحدة في السودان والممثل الخاص للأمين العام لجهودهما من أجل خفض التوترات في أبيي. ودعا الأعضاء الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المعلقة، بما في ذلك أبيي. وأعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بالحالة في دارفور، وأعلنوا تأييدهم لعملية

السلام في دارفور التي يتولى قيادتها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وحثوا جميع الأفرقة على الانضمام إلى العملية دون تأخير.

وتحدث دفع الله الحاج علي عثمان الممثل الدائم للسودان أمام مجلس الأمن فقال إن عملية الاستفتاء الحرة والنزيهة والشفافة تعتبر علامة للتعاون على نطاق واسع بين أطراف اتفاق السلام الشامل. وفيما يتعلق بالحالة في أبيي، قال إنه دون التوصل إلى حل مقبول للحالة على أرض الواقع فإنه لن يكون هناك سلام في تلك المنطقة. وفيما يتعلق بدارفور، قال إنه من المهم أن يحث المجلس الحركات المتمردة على الانضمام إلى عملية السلام في الدوحة.

وعقب الإحاطة العامة، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة. وانضم الممثل الخاص ورئيس الفريق إلى الاجتماع بواسطة الفيديو.

ووافق أعضاء مجلس الأمن على بيان صحفي رحبوا فيه باختتام فترة التصويت على استفتاء جنوب السودان الذي جرى إلى حد كبير بطريقة سلمية ومنظمة؛ وأعربوا عن استنكارهم للعنف الذي وقع في أبيي وأعادوا تأكيد قلقهم العميق بشأن عدم وجود اتفاق بشأن أبيي؛ وشدَّدوا على أهمية التنفيذ المتواصل لاتفاق السلام الشامل وحثوا الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي والمسائل الحيوية الأخرى؛ وأعربوا عن قلقهم العميق لزيادة العنف وانعدام الأمن في دارفور وحثوا جميع الأطراف على وقف الأعمال القتالية؛ وأشاروا إلى أهمية إنهاء الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور؛ وأعادوا تأكيد دعمهم لعملية السلام في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد أتول خير، الأمين العام المساعد لعمليات السلام، والممثل الخاص لدارفور لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد إبراهيم غمباري. وانضم السيد غمباري إلى الجلسة بواسطة الفيديو من الفاشر في شمال دارفور.

وقال الأمين العام المساعد، عند مناقشته للاستفتاء في جنوب السودان، إن جميع بطاقات الاقتراع قد جرى حصرها، وأضاف أن النتائج سوف تعلنها لجنة الاستفتاء لجنوب السودان خلال المواعيد المعلنة. وقال إن الاستفتاء في أبيي لم يُجرَ بعد وأضاف أن التوترات بين قبيليتيْ نيغوك دينكا وميسيريا لا تزال مشتعلة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان أنشطتها لإبعاد شبح العودة إلى العنف. وفيما يتعلق بدارفور، ذكر أن المحفل الاستشاري بين

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد وافق على بدء التخطيط لعملية سياسية لدارفور، والتي ستقوم على أساس نتائج عملية الدوحة.

وذكر الممثل الخاص المشترك أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمجتمع الإنساني قد عملا بصورة مكثفة لمعالجة نتائج الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان ميني مناوي. وقال إن العملية المختلطة تتخذ موقفا أكثر اتساما بالردع. وأضاف أن العملية المختلطة ستواصل تسيير دوريات في جبل مارا. وأكد أن العملية المختلطة ستواصل تنفيذ استراتيجيتها الحمائية القائمة على الاحتفاظ بوجود قوي في مناطق الاشتباكات المحتملة وتقديم الحماية المباشرة.

وعقب جلسة الإحاطة العلنية، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة. وانضم الممثل الخاص المشترك والأمين العام المساعد إلى الجلسة.

الصومال

في جلسة افتتاحية عقدت في ١٤ كانون الثاني/يناير، عرض أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال، تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/675) وقدم إلى المجلس إحاطة بشأن آخر التطورات في ذلك البلد. وأعلم المجلس أن الحكومة الفيدرالية الانتقالية قد أنجزت وضع ميزانيتها الأولى ومشروع خارطة طريق تحدد المهام الانتقالية الرئيسية التي ستركز عليها حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١١. وقد تضمنت هذه المهام الحكم الرشيد والبناء المؤسسي وتقديم الخدمات الأساسية إلى المواطنين. وأكد على عمليتي صياغة الدستور والمصالحة باعتبارهما أولويتين رئيسيتين. وأبرز الثغرات القائمة في مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشجع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من المساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة.

وتلقى المجلس بعد ذلك إحاطة من محمد عبد الله محمد رئيس مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، الذي أبلغ الأعضاء بالتحديات التي تواجهها حكومته وأكد الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

وفي المشاورات التي تلت ذلك والتي أجراها المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للحكومة الاتحادية الانتقالية. وشجعوا على إحراز المزيد من التقدم في إنجاز المهام الانتقالية المعلقة. وأعربوا عن دعمهم لعمل البعثة ولزيادة عدد قواتها.

ووافق أعضاء مجلس الأمن على إصدار بيان إلى الصحافة أعربوا فيه عن قلقهم إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لاتفاق جيبوتي ولعمل الممثل الخاص في مساعدة الصوماليين على العمل من أجل وضع ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية.

القرصنة قبالة سواحل الصومال

استمع مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير، إلى إحاطة عن القرصنة قبالة سواحل الصومال من كل من المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، جاك لانغ والأمين العام المساعد للشؤون القانونية ستيفان ماثياس.

وقدم جاك لانغ، المستشار الخاص، إلى المجلس معلومات تفيد بأن الوضع قد تدهور لأن هجمات القرصنة باتت أكثر عنفاً من ذي قبل، وتمت باستخدام معدات تتسم بمزيد من التعقيد، ونظمت بطريقة أفضل وتوسعت توسعاً جغرافياً باتجاه جنوب وشرق المحيط الهندي. واقتُرح اتخاذ سلسلة من التدابير لتجاوز العقبات القانونية التي تحول دون محاكمة القراصنة وسجنهم. وشدَّد المستشار الخاص على أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في توفير بديل للقرصنة للشباب الصوماليين.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء أنشطة القرصنة التي لا تتضاءل وأكدوا الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لمكافحة القرصنة قبل أن تُحدث آثاراً على استقرار المنطقة برمتها. واعتبروا المقترحات التي أشار إليها المستشار الخاص بمثابة أساسٍ جيد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى لمكافحة القرصنة. ورحب أعضاء المجلس بالمقترحات المتعلقة بمحاكم القرصنة المتخصصة وبالتنمية الاقتصادية الإقليمية.

آسيا وأمريكا اللاتينية

نيبال

في ٥ كانون الثاني/يناير، أي قبل عشرة أيام من انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال التي دامت أربع سنوات، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة عن الحالة في البلد قدمتها السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة. وقالت الممثلة الخاصة إن البعثة قد أدت مهامها المقررة وساهمت إلى حد كبير في عملية السلام مع أنها لا تزال غير مكتملة. وأكدت حقيقة أن البعثة كانت تعبيراً عن دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في نيبال واستثماراً فيها. وأعلمت المجلس بأنه لا توجد بعد أية آلية قائمة يمكن للبعثة أن تسلمها مسؤولياتها في مجال الرصد، وأن القضايا الرئيسية الخاصة بالإدماج وإعادة التأهيل ما زالت

دون حل. وقالت إن المسألة المتعلقة بعملية السلام في نيبال ستبقى مدرجة في جدول أعمال المجلس لثلاث سنوات أخرى وستُبقي الأمم المتحدة على التزامها وتواصل مساهمتها في إنجاح عملية السلام.

وفي أعقاب العرض الذي قدمته الممثلة الخاصة، ذكر السفير غيان تشاندرا أتشاريا، الممثل الدائم لنيبال، أن البعثة كانت عاملاً إيجابياً في الظروف العصيبة لعملية السلام، وأعرب عن خالص تقديره لتفانيها ولما قدمته من مساهمات. وأعلن أيضاً أن حكومة نيبال قد اضطلعت بالفعل بالأعمال التحضيرية اللازمة بهدف جعل اللجنة الخاصة المشكلة وفق الدستور، هيئة قادرة على الاضطلاع بطريقة سلسة بجميع مهام البعثة.

وفي أعقاب هذه الإحاطات، أجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في نيبال. وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم للممثلة الخاصة ولأعضاء فريق البعثة لما بذلوه من جهود في مساعدة شعب نيبال أثناء عمله على إنجاز عملية السلام. كما أكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم لعملية السلام.

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2011/1) أكد فيه جملة أمور منها دعمه لعملية السلام ودعا حكومة نيبال المؤقتة وجميع الأحزاب السياسية إلى مضاعفة جهودها، ومواصلة العمل معاً بروح من التوافق للوفاء بالالتزامات التي قطعتها في اتفاق السلام الشامل وفي اتفاقات أخرى، وإلى تسوية المسائل المتبقية والمتعلقة بعملية السلام على وجه السرعة. كما شجَّع المجلس نيبال على إنجاز دستورها الجديد في غضون الإطار الزمني المتوخى لمساعدتها في بناء مستقبل أفضل لشعبها، يتسم بالمزيد من العدالة والديمقراطية. وقد رحب المجلس بالالتزام الذي طالما أبداه الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة من خلال مواصلة تقديم الدعم لعملية السلام ولشعب نيبال.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٣ كانون الثاني/يناير، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وقد افتتحت المشاورات بإحاطة قدمها السيد ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام لآسيا الوسطى. وأبلغ المجلس بأن المركز يدعم بنجاح العملية الانتخابية في قيرغيزستان التي أعقبها تأسيس الحكومة القيرغيزية الجديدة. كما أبلغ مجلس الأمن بأن سيادة القانون والإصلاح الدستوري هما الأولويتان الرئيسيتان للفترة القادمة.

وإثر تبادل للآراء جرى فيما بين أعضاء المجلس، تلا رئيس مجلس الأمن بياناً متفقاً عليه موجه للصحافة، أعرب فيه عن التقدير للجهود التي يبذلها المركز الإقليمي وفقاً لولايته لمساعدة بلدان آسيا الوسطى في مواجهة التحديات الإقليمية، بما فيها المتعلقة بالحالة في

قيرغيزستان، وبتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وإيجاد حلول لإدارة المياه والطاقة من خلال التعاون الإقليمي. وأكد أعضاء المجلس من جديد الحاجة إلى توفير الدعم المناسب لما يبذله المركز الإقليمي من جهود لتيسير الحوار ومساعدة حكومات آسيا الوسطى بشأن مسائل إقليمية تحظى باهتمامها المشترك.

هايتي

في ١٢ كانون الثاني/يناير، الذي يصادف ذكرى مرور عام واحد على زلزال هايتي المدمر، وافق أعضاء مجلس الأمن على إصدار بيان صحفي قدموا فيه التعازي إلى أسر أولئك الذين قتلوا وأعربوا فيه عن أشد ما يساورهم من قلق إزاء كل الذين ما برحت حياتهم تتأثر بهذه المأساة؛ وأعربوا عن تأييدهم الشديد لما تبذله بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من جهود متواصلة لمساعدة شعب هايتي في التعافي من الكارثة، بالإضافة إلى المهام الأخرى المقررة للبعثة؛ وأكدوا من جديد دعمهم الدولي المتواصل لهايتي؛ ويدعون إلى الإسراع في سداد التبرعات المعلنة دعماً لتعافي البلد.

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، التزم مجلس الأمن بدقيقة صمت في ذكرى ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي قبل عام مضى، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قدم كل من آلان لوري وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وفاليري آموس وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في البلد.

وأفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بأن الحالة الأمنية العامة في هايتي ما زالت هادئة إنما هشة، بالنظر إلى الخلافات الانتخابية المتواصلة. وقال إن بعثة خبراء الانتخابات من منظمة الدول الأمريكية قدمت تقريرها إلى حكومة هايتي في ١٣ كانون الثاني/يناير وأضاف إن المجلس الانتخابي المؤقت يعتزم إعلان النتائج النهائية للجولة الأولى للاقتراع في ١٣ كانون الثاني/يناير. وشدَّد على أهمية إيجاد تسوية سريعة للأزمة السياسية الراهنة وأضاف بأنه ينبغي للمجلس الانتخابي المؤقت أن يفي بالتزامه الذي يقضي بأن يراعي على أتم وجه التوصيات الواردة في تقرير منظمة الدول الأمريكية لمعالجة المشاكل في الجولة الأولى من الاقتراع. وقدم إلى المجلس معلومات بشأن عودة الرئيس السابق جان كلود دوفالييه، وأضاف بأن مدعين عامين في الحكومة قدموا شكوى ضد دوفالييه. وأعرب عن تقديره للشرطة الوطنية الهايتية لما انتهجته من سلوك أثناء الفترة البالغة الصعوبة التي مرت بها هايتي. وقال إن بعثة الأمم المتحدة ما برحت تعمل عن كثب مع الشرطة الوطنية.

وأكدت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية أن الحالة الإنسانية في هايتي ما زالت مزرية. ومع ذلك، قالت إنها إذ تضع في اعتبارها الدمار الذي تسبب فيه الزلزال بالإضافة إلى الصعوبات الموجودة أصلاً في هايتي، فقد أدت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية عملاً هائلاً في تقديم المساعدة إلى شعب هايتي. وقالت إن ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة ما زالوا يعيشون في المخيمات وأضافت قائلة إن مياه الشرب كانت تقدم يومياً إلى ١,٢ مليون شخص وإن الطعام كان يقدم إلى مليوني شخص كل شهر. وفيما يتعلق بانتشار الكوليرا، قالت إن المرض قد أصاب ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة تقريباً وقد توفي من جرائه ما يزيد عن ٧٠٠ ٣ شخص. وأفادت بأن عدم توفر ما يكفي من الهياكل الأساسية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية قد هيأ الظروف المناسبة لانتشار المرض. وقالت إن الوكالات الإنسانية على استعداد للوقوف إلى جانب أفقر الهايتيين ما دام ذلك ضرورياً.

وأعرب جان ويسلي كازو، نائب الممثل الدائم لهاييتي، عن امتنانه للجهات المانحة ولكل أولئك الذين شاركوا في تقديم المساعدة إلى بلده. وذكّر بأنه ما زال هناك الكثير للقيام به لمواجهة التحديات الملحة التي يواجهها البلد وأهاب بالمجتمع الدولي أن يستمر في دعمه وتحليه بالصبر.

وأكد أعضاء مجلس الأمن حقيقة أن الاستقرار السياسي هو شرط أساسي مسبق للانتعاش وإعادة التعمير والتنمية. وأحاطوا علماً بتقرير بعثة منظمة الدول الأمريكية ودعوا إلى إتمام العملية الانتخابية بطريقة ملائمة. ويجب أن تكون العملية الانتخابية نزيهة وحرة وشفافة وأن تعبر عن إرادة الشعب الهايتي. وحثوا السلطات الهايتية على مواصلة تعزيز سيادة القانون وكفالة الهدوء فيما بين السكان. وأثنوا على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما قدمته من دعم للعملية الانتخابية ولأمن واستقرار البلد بوجه عام. وشدَّدوا على أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وأهابوا بالجهات الدولية المانحة أن تفي بتعهداتها بإنعاش هايتي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

أجرى مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير، مناقشة مفتوحة بشأن الوضع في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، استمع خلالها إلى إحاطة من ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعرب وكيل الأمين العام في إحاطته عن القلق

الشديد إزاء استمرار عدم إحراز تقدم في عملية البحث عن تسوية عن طريق التفاوض، وكرر نداء الأمين العام إلى إسرائيل لتجميد النشاط الاستيطاني برمته، بما يتفق مع القانون الدولي وخارطة الطريق. وفيما يتعلق بغزة، أعرب وكيل الأمين العام عن قلقه إزاء الوضع السائد في الشهر الماضي، بما في ذلك زيادة التوترات، وأدان الإطلاق العشوائي للقذائف باتجاه المناطق المدنية الإسرائيلية من قبل مقاتلين فلسطينيين، مع التشديد على أنه يتعين على جميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال مخالفة للقانون الإنساني الدولي وتستهدف المدنيين أو تعرضهم للخطر. وذكَّر السيد باسكو المجلس أيضا بأن تنشيط الاقتصاد في غزة والسعي إلى وضع حد لسياسة الإغلاق الإسرائيلية لا يزال من بين الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

وانتقل إلى الحالة في لبنان، فقال وكيل الأمين العام إن الأزمة السياسية هناك، والتي أثارها تضارب الآراء بشأن المحكمة الخاصة للبنان، ما زالت مستمرة في التفاقم، وأردف قائلا إن الأمين العام كان قد كرر نداءه إلى جميع الأطراف بعدم عرقلة المحكمة الخاصة أو التأثير عليها، مؤكدا أنه لا ينبغي أن تكون العملية القضائية المستقلة مرتبطة بأي جدل سياسي، وأنه من المهم عدم المساس بنتائجها.

وبعد الإحاطة، استمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها المراقب الدائم لفلسطين، وأعضاء المجلس، و ٢٥ متكلما آخر. وحث معظم المتكلمين كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل الدولتين. ودعا العديد من المتكلمين إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وشدَّدوا على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيف القيود على تدفق البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؛ وأدانوا إطلاق الصواريخ من غزة، ودعوا إلى إحراز تقدم بشأن المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وفيما يتعلق بلبنان، دعا العديد من المتكلمين كافة الأطراف اللبنانية إلى السعي إلى حل سياسي تفاوضي للوضع الحالي، وأعربوا عن تأييد استقلال المحكمة الخاصة للبنان.

مسائل أخرى

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ١٠ كانون الثاني/يناير، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن علما بالانتخابات التي ستجرى في أفريقيا في عام ٢٠١١ وما لها من آثار محتملة على السلام والأمن الدوليين. وأفاد وكيل الأمين العام بأن هناك ٢٥ انتخابا من المقرر إجراؤها في البلدان الأفريقية في عام ٢٠١١. وقال إن دور الأمم المتحدة، مع المنظمات الشريكة لها،

سيكون متمثلا في تقديم المساعدة التقنية إلى العملية الانتخابية، وشدَّد على أن العملية ذاتها ينبغي أن يملك زمامها السكان المحليون. وأبرز أهمية التعاون مع الجهات الإقليمية الفاعلة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتبادل أعضاء مجلس الأمن أراءهم بشأن تعزيز الديمقراطية في أفريقيا من خلال العمليات الانتخابية، واتفقوا على أنه ينبغي النظر في الآثار المحتملة للعمليات الانتخابية على السلام والأمن الدوليين على أساس كل حالة على حدة.

بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات

عقد مجلس الأمن في ٢١ كانون الثاني/يناير مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات. وقدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن، بالاشتراك مع خوسيه لويس غوتيريز نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي وبيتر فيتيغ الممثل الدائم لألمانيا، الذي خاطب المجلس بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

وقال الأمين العام إن بناء المؤسسات مهمة صعبة في مجتمعات ما بعد النزاع وأن ثمة تباينا في السجل الدولي بشأن هذه القضية. وأكد على أن بناء مؤسسات شرعية يمثل عنصرا أساسيا في بناء المؤسسات. وشدَّد الأمين العام على أن أهم الدروس الثلاث المستفادة في هذه العملية هي: (أ) هناك حاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية والبناء على المؤسسات القائمة، بينما توجد حاجة إلى تركيز قدرات المجتمع الدولي على تغذية القدرات الوطنية وتنميتها، وتعزيز الشراكات والتمويل الأكثر مرونة؛ (ب) تجنب الأخذ بنهج المعيار الواحد الذي يطبق على جميع الحالات، في الوقت الذي ينبغي فيه ألا تكون التغييرات المؤسسية مجرد ممارسة تقنية، وينبغي أن تكون الأعراف والقيم العرفية جزءا لا يتجزأ من عملية بناء المؤسسات؛ (ج) إن إقامة التوازن الصحيح بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل تعتبر مسألة حيوية. كما أكد أيضا على أنه يتعين تنسيق التعاون فيما بين بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والمنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء بصورة أفضل من أجل ضمان سلاسة التحول، وهو ما يعني ولايات بعثات واضحة وقابلة للتحقيق.

وتحدث نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي بصفته الوطنية، وكذلك باسم مجموعة الدول الهشة السبع. وشدَّد على أهمية تحديد الأولويات في مجال بناء السلام وبالتبعية فيما يتعلق بعمليات بناء المؤسسات، وأبرز أنه: (أ) لا تتفق برامج المجتمع الدولي مع احتياجات البلدان في مرحلة ما بعد النزاع؛ (ب) ينبغي تقديم المساعدات المباشرة فيما يتعلق ببناء المؤسسات من خلال العمل مع المؤسسات المعنية؛ (ج) يتعين أن تكون النتائج واضحة وأن تكون الإصلاحات قابلة للتنفيذ؛ (د) لا يمكن أن يفرض الشركاء الدوليون مناظيرهم

الخاصة للسلام والتنمية في البلدان في مرحلة ما بعد النزاع، ولكنهم بحاجة إلى الانخراط لفترة أطول وإلى أن يكونوا أكثر مرونة في البيئات الانتقالية وغير المستقرة، في حين يتعين على المؤسسات أن تلائم الغرض وأن تكون متجذرة في المجتمع المحلي.

وقال رئيس لجنة بناء السلام ما يلي: (أ) ينبغي أن تتصدر الملكية الوطنية جميع الجهود؛ (ب) يتجاوز الفهم المؤسسي المشترك وبناء المؤسسات تقاسم السلطة، ويشمل أدوار المرأة والمجتمع المدني؛ (ج) ينبغي أن تكون لجنة بناء السلام أكثر تركيزا على قضايا بناء المؤسسات والتي ينبغي أن تكون أكثر انخراطا في هذه القضايا بوصفها محفلا سياسيا، وفي نفس الوقت ينبغي أن يكون دعم تنمية القدرات الوطنية في صدارة جهود بناء المؤسسات.

وقد عكست البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة أساسية النقاط التي أثارها المتكلمون. وأبرز الأعضاء أهمية الملكية الوطنية جنبا إلى جنب مع البناء انطلاقا من القدرات الوطنية القائمة وزيادة الاستفادة منها، وشدَّدوا على أنه ينبغي أن يواصل المجلس تحديد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق لبعثات الأمم المتحدة، مع توظيف القدرات الكافية وتعزيز التفاعل مع الجهات المعنية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على أن هناك حاجة لتحديد الآليات التي قد تساعد في تحديد أولويات مهام بناء السلام. وقد اعتبر تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة واتباع نهج متكامل من العناصر الأساسية لنجاح جهود بناء السلام وبناء المؤسسات. وثمة عنصر آخر كثيرا ما تردد ذكره أثناء المناقشة: أهمية زيادة التكامل بالنسبة للتخطيط الفعال لبعثات حفظ السلام وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها. وعند التطرق لدور اللجنة ومشاركتها، أقرت العديد من الدول أنه ينبغي على مجلس الأمن الاستفادة بقدر أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

وقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/2) شدَّد فيه على أهمية بناء المؤسسات باعتبار ذلك عنصرا حاسما في بناء السلام، وأكد على أهمية بذل جهد أكثر فاعلية واتساقا على الصعيدين الوطني والدولي تحقيقا لهذه الغاية؛ وأكد أيضا على أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكونا أكثر فعالية وتنسيقا لدى تقييم الاحتياجات والتخطيط لبناء مؤسسات فعالة، وأنهما في إمكانهما أن يلعبا دورا حاسما في دعم بناء المؤسسات الوطنية، مع التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن نجاح بناء السلام تقع على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة؛ وشدَّد مجلس الأمن على استعداده للاستفادة بشكل أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وأكد من جديد على الأهمية الحيوية لتوافر التمويل المرن في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات وبناء القدرات.